

مركز تكامل للدراسات والابحاث

دراسات محكمة

# العلاقات المغربية الخليجية في ضوء تشريعات المغرب 2016

حنان مراد

دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية

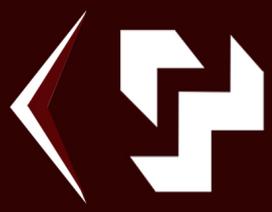
All rights  
reserved



جميع الحقوق  
محفوظة

مركز تكامل للدراسات و الأبحاث  
TAKAMUL centre for Interdisciplinary Research and Studies

# العلاقات المغربية الخليجية في ضوء تشريعات المغرب 2016



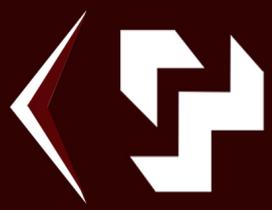
ملخص:

على غرار الظروف السياسية التي تمت في ظلها انتخابات 25 نونبر 2011 والتي تزامنت على المستوى الخارجي مع حركات الربيع العربي التي شهدتها مجموعة من الدول العربية، ومع التداعيات السياسية لحركة 20 فبراير على الأوضاع الداخلية، فإن انتخابات 7 أكتوبر 2016 تزامن زمن إجراءاتها مع حدوث تقلبات إقليمية عنونها الارتباك الذي أعقب وصول قوى الإسلام السياسي إلى السلطة وعدم قدرة هذه القوى على التكيف مع الواقع السياسي لبلدانها مما أنتج حالات عدم استقرار تباينت درجاتها من بلد إلى آخر. وقد حاول المغرب النأي بنفسه عن سلك نفس المسار من خلال التسويق لنموذج ديني-سياسي حاول إدماج قوى الإسلام السياسي في الحياة السياسية بل أن هذه القوة السياسية الفتية ستكرس وضعها كمتصدر للمشهد الانتخابي في البلد حيث تصدر حزب العدالة والتنمية نتائج هذه الانتخابات. ويраهن المغرب على هذا النموذج من أجل فتح أفاق تعاون خارجي قد تكون له انعكاسات إيجابية في توطيد علاقة المغرب وتعزيز مكانته دولياً.

غير أن هذا النموذج السياسي بأبعاده الدينية طرح إشكالات عميقة مردها الظرفية الحالية التي تشهد تراجع الإسلاميين في العديد من الدول (مصر، تونس، الجزائر)، وتغير موازين القوى الداعمة لهذا التوجه السياسي. وتشكل قطر إحدى هذه القوى التي توجهت إليها الأنظار في هذا الصدد خاصة مع خروج الأمور إلى مرحلة العلن والصدام المباشر مع جيرانها. فيلبي أي حد شكل الاستثناء المغربي، من خلال نتائج الانتخابات الأخيرة، عاملاً مؤثراً على العلاقات المغربية الخليجية؟ وكيف أثر على تعاطي المغرب مع الأزمة الخليجية وعلاقاته بدولة قطر؟

# العلاقات المغربية الخليجية

## في ضوء تشريعات المغرب 2016



### مقدمة:

تستمد ظاهرة الانتخابات أهميتها من الدور الذي تلعبه كأسى آليات المشاركة السياسية، وفق مبدأ السيادة الشعبية حيث "الشعب هو مصدر جميع السلطات السياسية، والبرلمان والحكومة يجب أن يكونا خاضعين للسيطرة الشعبية"<sup>1</sup>، وهي بذلك تمكن كافة الشعب على قدم المساواة من المشاركة في تدبير الشأن العام، على اعتبار أن "لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً"<sup>2</sup>، كما تمكنه من اختيار مندوبيه من خلال توسيع قاعدة المشاركة، وتوفير سبل ممارستها على الوجه المطلوب، وهي بذلك تجسد علاقة العقد السياسي القائم بين الحكام والمحكومين، كتعبير حر عن اختيارات المجتمع، كما وتكشف عن مآلات وأبعاد المسار الديمقراطي وعن مدى جدية عملية الانتقال الديمقراطي في تحقيق الرهان لبناء دولة الحق والقانون.

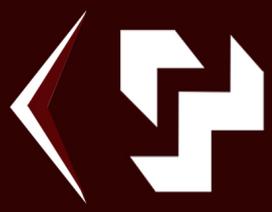
ويجسد الفعل الانتخابي بمختلف توجهاته أحد الركائز الأساسية في علم السياسة الحديث، وذلك لكونه يشكل أحد الميكانزمات التي تكسب الديمقراطية بعدتها التجريبي والقيمي، من خلال المشاركة السياسية التي تدخل في إطار الحريات والحقوق الفردية التي دعت إليها مختلف العهود والمواثيق الدولية الخاصة بالحريات العامة وبحقوق الإنسان، خاصة في المجال السياسي، باعتبارها حق سياسي يشمل كل إنسان، مع ترك حق الاختيار في ممارسة هذا الفعل من عدمه للشخص نفسه، أي أنها لم تفرض هذا الحق على أحد، وفي نفس الوقت لم تجرد منه أحداً، لأنها وسيلة للتعبير الفعلي عن المواطنة وعن المساهمة في تدبير الشأن العام وممارسة الحقوق السياسية للأفراد للتعبير عن آرائهم وميولاتهم السياسية، لأن من حق المواطن "أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات نزيهة- تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري-تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين"<sup>3</sup>.

وقد جاءت انتخابات 7 أكتوبر 2016 في المغرب تزامناً مع تقلبات إقليمية تمثلت في حدوث مجموعة من الصراعات الطائفية والعمليات الإرهابية والمواجهات العسكرية في العديد من الدول. ومن هنا، يمكن القول إن

<sup>1</sup> - ديفيد بيتهام، وكيفن بويل، "مدخل إلى الديمقراطية"، الجزء الثاني، الانتخابات الحرة العادلة، ترجمة غريب عوض، مكتبة مؤمن قريش، فراديس للنشر والتوزيع، البحرين، الطبعة الأولى، 2007، ص: 25.

<sup>2</sup> - الفقرة الأولى من المادة 21، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948.

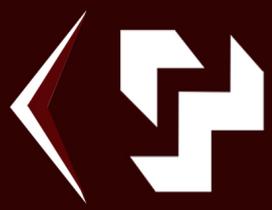
<sup>3</sup> - الفقرة (ب)، المادة 25 من العهد الدولي لحقوق الإنسان والمدنية والسياسية، 1966.



هذه التشريعات قد جاءت لتسويق نموذج سياسي خاص يعكس إدماج أطراف من الإسلام السياسي في العملية الانتخابية التي خولت لحزب العدالة والتنمية الوصول إلى الصدارة، رغم أنها لم تستطع إغراء مكونات أخرى بالمشاركة وفي مقدمتها جماعة العدل والإحسان.

غير أن هذا النموذج السياسي بأبعاده الدينية والذي بوأ حزبا إسلاميا صدارة المشهد السياسي في وقت يشهد تراجع الإسلاميين في العديد من الدول المجاورة (مصر، تونس، الجزائر)، سيضع العلاقات الخارجية للمملكة خاصة مع العديد من الأطراف العربية المتصارعة على تصدر المشهد الإقليمي والساعية للعب دور الزعامة فيه على المحك. وتأتي على رأس هذه الأطراف دول مجلس التعاون الخليجي التي تعاني علاقاتها البينية شرخا كبيرا بفعل ما بات يعرف بالأزمة الخليجية. فكيف يمكن النظر للعلاقات المغربية الخليجية على ضوء سياق انتخابات 7 أكتوبر 2016؟ وكيف أثرت هذه النتائج على تعاطي المغرب مع الأزمة الخليجية؟

تستدعي معالجة الأسئلة السابقة إجراء قراءة في العوامل التي رافقت تشريعات 7 أكتوبر 2016 وكان لها تأثير عليها سواء وطنيا أو إقليميا (المبحث الأول)، في أفق رصد تعاطي المغرب مع الأزمة الخليجية على ضوء نتائج هذه الانتخابات (المبحث الثاني).



### المبحث الأول: قراءة في نتائج تشريعات 7 أكتوبر 2016

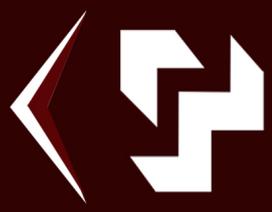
مرت تشريعات 2016 في ظل أجواء من الحيطة والترقب من كل الأطياف السياسية، نظرا لما عقد عليها محليا من آمال قد تمكنها من تحقيق نقلة في مسار الانتقال الديمقراطي للبلاد، وما واكها من ظروف دولية وإقليمية ألفت بظلالها على المناخ السياسي العام بالبلد، مما جعلها انتخابات عادية في أجواء غير عادية، وفي ظل رهانات سياسية يعينها طغى عليها جو من الاستقطاب السياسي يصعب الحسم في ما إذا كان فعليا أو مفتعلا.

وقد جاءت هذه الانتخابات لتحقيق جملة من المطالب والمتغيرات المتمثلة أساسا في تحديث القطاع السياسي من خلال الديمقراطية الفعالة بضمنان المشاركة السياسية لكافة شرائح المجتمع في العملية الانتخابية، والانفتاح على المواطنين، وإعادة تقويم و هيكلية العلاقة بين الفرد والسلطة وذلك بمواكبة هذه الانتخابات بمجموعة من الآليات المستجدة التي تهدف إلى تعزيز الترسنة القانونية والمؤسسية التي نظمت في ظلها الانتخابات التشريعية السابقة، من خلال اعتماد معيار تكريس مصداقية العملية الانتخابية وفق منهجية تكريس توازنات المشهد السياسي (مطلب أول)، لكن هذه التوازنات تأثرت بشكل كبير بالتدافع بين قوى إقليمية شكلت هذه الانتخابات بالنسبة لها رهانا حقيقيا ونقصد بذلك الأطراف الخليجية المنتظمة في محورين (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: الشروط الوطنية لانتخابات 7 أكتوبر 2016

يعرف المشهد الحزبي في المغرب العديد من الاختلالات، فالأحزاب المغربية رغم عددها الذي يتجاوز الثلاثين موصومة بـ "حضورها الباهت في حياة المجتمع، وتحولها من مؤسسات تمثيلية للتأطير السياسي والتنشئة الاجتماعية وبلورة المطالب إلى قنوات مغلقة، تغيب فيها مظاهر الشفافية والممارسة الديمقراطية، وتنتج نخبا لا تستحضر سوى مصالحها، وتبلور الخطابات الرائجة"<sup>4</sup>، بل إن هذا الحضور مرحلي مرتبط بالانتخابات فقط، حيث لم يلاحظ أي تطور على مستوى أدائها السياسي، بالإضافة إلى غياب الممارسة الديمقراطية الداخلية لدى معظم الأحزاب، وعدم قدرة البرامج الانتخابية على بلورة مشروع مجتمعي بسبب نهجها لنفس المواضيع وأساليب العمل، وهو ما يفرز ضعف البرلمان المغربي في أداء أدواره الطبيعية، بل إن هذا الواقع يبقى أبعد ما يكون عما نص عليه الدستور المغربي من أن "تعمل الأحزاب السياسية على تأطير المواطنين والمواطنات وتكوينهم السياسي،

<sup>4</sup> - إدريس الكريني، "محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير، الثورات العربية الانهيارات المتتالية للنظم السياسية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد الرابع والثمانون بعد المائة أبريل، 2011، ص: 90.



وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية...<sup>5</sup>، ومنح شرعية ديمقراطية للهيئات الحاكمة، على أساس أن "سلطة الحكم في أي دولة تستمد شرعيتها فقط من الشعب، كما يعبر عن ذلك في انتخابات حرة ونزيهة تعقد في فترات منتظمة على أساس التصويت السري العادل، ويحق لكل ناخب أن يمارس حقه في التصويت مع الآخرين، وأن يكون لصوته نفس الثقل لأصوات الآخرين، وأن تضمن سرية الاقتراع"<sup>6</sup> مما يضمن حق المشاركة السياسية للمواطنين، وإقامة رقابة شعبية على الهيئات الحاكمة في آن واحد. وقد أدت المعتقدات السابقة في عدم جدوى العملية الانتخابية، إضافة إلى هشاشة الثقافة السياسية السائدة لدى المواطن المغربي إلى إفقاده الثقة في المرشحين وفي مصداقية العملية الانتخابية بشكل عام، وهو ما ترجمه العزوف الصارخ الذي أصبح ينذر بأزمة سياسية حيث بدأ العزوف يتفاقم مع توالي العمليات الانتخابية عبر سنوات مما ترتب عنه ظهور أشكال مختلفة من حركات التطرف والاحتجاجات المتوالية، والانحرافات السياسية.

لهذا حرصت السلطة على ضرورة إحاطة هذه الاستحقاقات التشريعية بكل الآليات التي تضمن شروط شفافتها لتفادي أهم الاختلالات، التي كانت تعاني منها العملية الانتخابية في السنوات السابقة من خلال توسيع دائرة المجتمع السياسي المهتم بالشأن العام، وكذا خلق دينامية بين الجماعات والأحزاب لأجل العمل على بلورة العديد من التوجهات لكسب ثقة الهيئة الناخبة، على اعتبار أن "الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي"<sup>7</sup>.

### المطلب الثاني: التأثير القادم من الخليج على مجريات انتخابات 2016

الانتخابات هي إحدى الآليات الداخلية التي يمكن عبرها تعزيز سبل الإصلاح، والتي لها في المغرب تاريخ طويل حيث شكل مطلب الانتخابات النزيهة والشفافة أحد المطامح الكبرى للقوى السياسية الوطنية<sup>8</sup>. وقد كانت

<sup>5</sup> - الفصل السابع من الدستور المغربي، 2011، ص:17

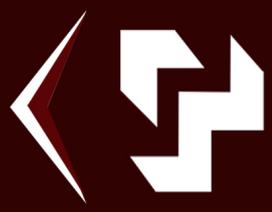
<sup>6</sup> - الإعلان العالمي لمعايير انتخابات حرة ونزيهة الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي في باريس 1994/03/26.

<sup>7</sup> - المادة 11 من الدستور المغربي.

وعليه، فالتمويل العمومي للانتخابات والحملة الانتخابية يدخل بالطبع ضمن الإطار العام للنزاهة والحياد والشفافية في الانتخابات في ظل القانون الأسى للبلاد. وقد خصص غلاف مالي يقدر ب 200 مليون درهم كمساهمة عامة للدولة لتمويل حملات الأحزاب السياسية في هذه الانتخابات التشريعية. وقد انخفضت الميزانية بنسبة 10٪ مقارنة مع تلك المرصودة عام 2011، إذ بلغت آنذاك 220 مليون درهم. وللتذكير، أن هذه المساهمة كانت في حدود 200 مليون درهم عام 2007، ولكن كانت أقل بكثير خلال عام 2002، حيث لم تتجاوز 150 مليون درهم.

تقرير المنتدى المدني الديمقراطي المغربي لانتخابات 7 أكتوبر 2016، مرجع سابق.

<sup>8</sup> تجدر الإشارة إلى أن "التمويل العمومي للانتخابات والحملة الانتخابية يدخل بالطبع ضمن الإطار العام للنزاهة والحياد والشفافية في الانتخابات في



إحدى أولويات النضال الذي خاضته مجموعة من القوى السياسية على امتداد عقود لأن "الرهان على آليات النمو الذاتي وقوى الإصلاح في كل دولة في العالم العربي يفترض بالضرورة انتقاء أولويات محددة، هي التي يمكن أن يركز عليها على تنمية هذه القوى، وخلق أفضل بيئة ممكنة للتفاعل الخلاق بين أطرافها، وبينها وبين النخب الحاكمة والمجتمع الدولي، وبما يؤدي في مرحلة ما لإحداث تعديل جوهري في المعادلة السياسية السائدة/الحاكمة"<sup>9</sup>، وبذلك فهي تعد "أكبر حدث لوجيستي في الدولة بعد الحرب، ومن ثم تحتاج إلى تخطيط إستراتيجي من قبل القائمين عليها، وحزمة من العمليات الفنية للخروج بانتخابات جيدة ونزيهة، حيث تكمن الجودة في الإجراءات والنزاهة في النتائج، وكلاهما وجهان لعملة واحدة"<sup>10</sup>.

ورغم أن الانتخابات تعتبر الركيزة الأساس في عملية البناء الديمقراطي، إلا أنها ليست كافية؛ إذ يتطلب إجراؤها ضمان العديد من الحريات الأساسية، حيث أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن "الانتخابات بحد ذاتها لا تشكل الديمقراطية، فهي ليست غاية، بل خطوة لا ريب في أنها مهمة، وكثيرا ما تكون أساسية على الطريق المؤدية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمعات ونيل الحق في مشاركة المواطن في حكم البلاد على النحو المعلن في الصكوك والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وسيكون من المؤسف خلط الغاية والوسيلة وتناسي الحقيقة القائلة أن معنى كلمة الديمقراطية يتجاوز مجرد الإدلاء دوريا بالأصوات ليشمل كل جوانب عملية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية لبلادهم"<sup>11</sup>.

وإذا كانت الثقافة السياسية في المغرب تعترف بهذه الآلية كوسيلة في أفق الاعتراف بها كغاية، فإن الأمر بالنسبة لدول الخليج يختلف تماما إذ أن التجربة غضة في بعض منها ونشاز في البعض الآخر، لكن دون أن يمنع ذلك هذه البلدان من التدخل غير المعلن في مجريات هذه الانتخابات والتأثير في مساراتها على اعتبار أنها إحدى ساحات الصراع التي خاضتها هذه الدول منقسمة إلى محوري الإمارات -السعودية من جهة وقطر من جهة ثانية (مدعومة بتركيا).

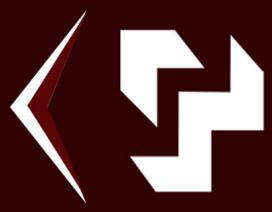
---

ظل القانون الأسى للبلاد. وقد خصص غلاف مالي يقدر ب 200 مليون درهم كمساهمة عامة للدولة لتمويل حملات الأحزاب السياسية في هذه الانتخابات التشريعية. وقد انخفضت الميزانية بنسبة 10٪ مقارنة مع تلك المرصودة عام 2011، إذ بلغت آنذاك 220 مليون درهم. وللتذكير، أن هذه المساهمة كانت في حدود 200 مليون درهم عام 2007، ولكن كانت أقل بكثير خلال عام 2002، حيث لم تتجاوز 150 مليون درهم"، أنظر تقرير المنتدى المدني الديمقراطي المغربي لانتخابات 7 أكتوبر 2016، مرجع سابق.

<sup>9</sup> - مجدي النعيم، مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة في 5-7 يونيو، 2004، ص: 13.

<sup>10</sup> - محمود عبد الباقي، "نحو إدارة انتخابية فعالة"، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية و الانتخابات، في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، ص: 81.

<sup>11</sup> - طالب عوض، "الانتخابات الحرة وفقا للمعايير الدولية، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014، ص: 33.



وهذا الصدد نشرت وسائل إعلام مناوئة لحزب بأن "قطر تعمل على تقديم دعم غير مباشر لحزب العدالة والتنمية، من خلال ضخ أموال وتمويلات قطرية تحت غطاء شركات إعلامية هدفها في الأساس خدمة توجه قطري دو أجندة سياسية واضحة تروم تلميع صورة حزب العدالة والتنمية والدفاع عن قياداته وتوجهاته الحزبية، وبالتالي دعم قوى الإسلام السياسي بمختلف توجهاته وأقطاره، بالإضافة إلى الدعم الإعلامي الذي تجنّدت له قناة الجزيرة في انحياز واضح المعالم لهذه الفصيل السياسي". وبالمقابل ساد نقاش داخل وسائل التواصل الاجتماعي التي تدور في فلك حزب العدالة والتنمية بأن "دولة الإمارات إلى لعب دور معاكس على الساحة الداخلية المغربية وخاصة الساحة الحزبية من خلال دعمها لحزب الأصالة والمعاصرة، بإنشاء 6 منابر إعلامية حيث لم تغفل في إطار مواجهتها الشاملة مع دول المغرب العربي فارتكزت على تعزيز نفوذها الإعلامي والاقتصادي في مؤسسات الدولة المغربية".

وكان لهذا الدعم المغلف بمسميات وصفات مختلفة، أحد الأسباب التي خلقت مشهدا انتخابيا جديدا على الساحة المغربية عنوانه حالة الاستقطاب الحاد بين الحزبين خاصة مع استحضار الحضور القوي لاستعمال المال في هذه الاستحقاقات سواء في صورته المدانة قانونيا "المال الحرام"، أو صورته الجديدة تحت يافطة "الأعمال الإحسانية" التي تباشرها الأذرع المدنية لحزب العدالة والتنمية.

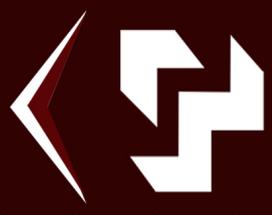
لم يكن إذن لهذا الدعم إلا أن يؤدي إلى تعميق الهوة بين واقع الممارسة السياسية في المغرب ومطلب الوصول إلى انتخابات نزيهة وشفافة معبرة عن مطامح القوى المجتمعية في البلد كإحدى شروط الانتقال الديمقراطي المنشود. ولعل حالة ما عرف حينها بـ "البلوكاج الحكومي" هي إحدى النتائج المباشرة لوهم القطبين الكبيرين، الذين تبادلوا الاتهامات بتلقي الدعم الخليجي. فكيف أثرت نتائج هذه الانتخابات على علاقات المغرب بهذه الأطراف؟

### المبحث الثاني: تعاطي المغرب مع الأزمة الخليجية على ضوء انتخابات 7 أكتوبر

تعتبر منطقة الخليج من أكثر بؤر العالم أهمية بسبب وجود البترول، كما تعد من أهم المناطق الحيوية في العالم وذلك لكونها تحتل موقعا متميزا أكسبها أهمية إستراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية، والمغرب يعد حليفا إستراتيجيا للدول الخليج نظرا للعوامل المشتركة التي تجمعها بهذه الدول والمتمثلة في وحدة الدين واللغة والمصير المشترك، الشيء الذي ساهم في بناء علاقات وطيدة بين الطرفين أساسها الثقة العميقة بين القيادات، و تقارب وجهات النظر في التصدي للأزمات الإقليمية وعلى تحالف استراتيجي بناء لمواجهة المخاطر المشتركة، فما هي انعكاسات هذه العلاقات (مطلب أول)، وما هي المواقف المتخذة حينما يضطر المغرب

# العلاقات المغربية الخليجية

## في ضوء تشريعات المغرب 2016



إلى اتخاذ مواقف لا ترضي كل الأطراف (مطلب ثان).

### المطلب الأول: العلاقات المغربية الخليجية في ما بعد الثورات العربية

أبرزت التطورات الاقتصادية الحالية تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية والإقليمية التي أصبحت تشمل كل الدول بما فيها دول العالم العربي التي تعاني "عدم القدرة على العمل الجماعي، أو الركون إلى صيغ صورية لائتلاف سياسي تعتمل في باطنها مشاعر الارتياح والكراهية المتبادلة والرغبة في حصد مكاسب ذاتية أنية"<sup>12</sup>. وفي إطار هذه الأجواء المشوبة بعدم الثقة، التي تتزايد حدتها أو تتناقص بحسب الأنظمة الحاكمة في كل بلد، عرفت العلاقات المغربية الخليجية نوعا من الانسجام والتكامل البناء من خلال اعتماد التعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. ولأن التعاون يفترض أن "تقوم الجهات الفاعلة بتكييف سلوكها مع تفضيلات الآخرين الفعلية أو المتوقعة من خلال عملية تنسيق السياسات"<sup>13</sup>، فقد كان التعاطي المغربي في علاقاته مع دول الخليج محتكما لنظرة المغرب لهذه العلاقات التي لا يعتبرها مصالح ظرفية بل ينطلق فيها من إيمانه بالمصير المشترك ومن تطابق وجهات النظر بخصوص القضايا المشتركة.

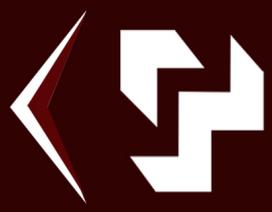
لقد كانت العلاقات المغربية-الخليجية تاريخيا علاقات قوية، خصوصا من الناحية السياسية، ثم تطورت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، بلغت حد اقتراح دول مجلس التعاون الخليجي على المغرب الانضمام إلى المجلس، بعد أحداث "الربيع العربي". وفي هذا الصدد، تباينت مواقف دول الخليج العربية بخصوص انضمام المغرب إلى مجلس التعاون بين مواقف الترحيب والتشكيك حيث أن هناك من اعتبره نجاحا قد يؤدي إلى تغيير مهم في المشهد السياسي في الشرق الأوسط، حيث سيضخ دماء جديدة في الوطن العربي ككل، وسيعتبر فرصة للاستفادة من تجارب تنمية واقتصادية وسياسية ستشكل قوة إضافية لتحقيق التنمية على كل المستويات، وهناك من اعتبرها خطوة سلبية قد تحدث نتائج و تداعيات انعكاسية، بحيث سيضع الانضمام المغرب ضمن دول عربية تشكل حلفا ذو أبعاد سياسية وعسكرية مضاد لدول أخرى في المنطقة مثل إيران، في حين شكك اتجاه آخر في عدم تناسق الأنظمة بين دول مجلس التعاون والمغرب وذلك لكونه يتميز بمجموعة من الخصوصيات المتمثلة في وجود أحزاب سياسية، وملكية دستورية، وحرية عامة وحرية الرأي ما يختلف عن دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة لاختلاف الوضع الاقتصادي واختلاف العادات والتقاليد والحرية العامة على اختلاف دول الخليج التي تملك عوامل اقتصادية وجيو استراتيجية وهوية خليجية مختلفة،

<sup>12</sup> سامح فوزي، "أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟ سلسلة قضايا الإصلاح، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، هشام السيد التقرير الختامي لورشة العمل، القاهرة، 19-20 مايو، 2007، ص:36.

<sup>13</sup> - روبرت كيوهان، "التعاون والأنظمة الدولية في" وجهات نظر حول السياسة العالمية، روتيليدج، 2006، ص 81.

# العلاقات المغربية الخليجية

## في ضوء تشريعات المغرب 2016



إضافة للرهانات التي سيشكلها هذا الانضمام على ملف الصحراء وقضية سبته ومليبية.

وفي ظل هذا الجدل والتردد، تغير مقترح الانضمام على مجلس التعاون الخليجي إلى شراكة إستراتيجية، تضمنت تمويل وإحداث مجموعة من المشاريع التنموية. وتعتبر الشراكة المغربية الخليجية محصلة لتطور طبيعي في مسار العلاقات بين الجانبين، دعمها الدور الأساسي الذي ظل يلعبه المغرب في العديد من المحطات بالمنطقة منها وقوفه في وجه المد الشيعي بالبحرين، وفي الخلاف الإماراتي مع إيران ودعمه ومشاركته في التدخل العسكري إلى جانب المملكة العربية السعودية في مواجهة الحوثيين في اليمن.

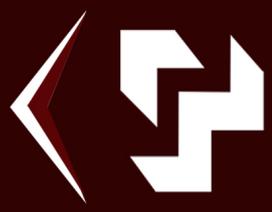
### المطلب الثاني: محددات الموقف المغربي من الأزمة الخليجية

تحتكم المواقف المغربية تجاه دول الخليج إلى مبدأ عدم التدخل في العلاقات بين الدول المشكلة لمجلس التعاون الخليجي، حيث أثبت المغرب عدم انخراطه في الصراعات بين هذه الدول والتزامه الحياد في العديد من المواقف، إذ لم يحدث أن عبّر المغرب عن موقف صريح في وقوفه إلى جانب دولة خليجية في مواجهة دولة أخرى، وهو الموقف ذاته الذي سيتبناه مع اندلاع الأزمة الخليجية الأخيرة، بين قطر من جهة ومجموعة من دول المجلس إضافة إلى دول موالية أخرى من جهة ثانية، إلا أن حياد المغرب إزاء هذا النزاع هو حياد بناء وليس سلبيًا، وهو ما يعني انخراط المغرب الجاد لإيجاد حل لهذه الأزمة الإقليمية، كما أن وجود أسباب غير معلنة للأزمة، وافتعال أسباب غير حقيقية، يجعل الموقف المغربي أكثر براغماتية بحفاظه على نفس المسافة من قطر ومن المحور السعودي-الإماراتي.

ويأتي في صلب أسباب الأزمة الخليجية المواقف المختلفة بشأن الإسلام السياسي؛ فقد "حظرت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الإخوان المسلمين، في حين استضافت قطر، حتى وقت قريب، بعض كبار قادة الإخوان المسلمين وقدمت الدعم لهم؛ وفي مصر، حيث أطاح استيلاء عسكري مدعوم ماليًا من قبل الرياض وأبوظبي بحكومة الإخوان المسلمين المدعومة من قطر؛ وفي ليبيا، حيث دعمت قطر والإمارات العربية المتحدة الفصائل الحكومية المتنافسة؛ وفي الأراضي الفلسطينية حيث قدمت قطر الدعم المالي والمعنوي لحماس"<sup>14</sup>.

وعلى هذا الأساس، شكلت انتخابات 7 أكتوبر 2016، التي يمكن النظر إليها كاستثناء للنتائج التي حصدها تيارات الإسلام السياسي في العديد من الدول، أحد العوامل المحددة للموقف المغربي من جهة، ولنظرة شركائه الخليجين لمستقبل العلاقات معه من جهة ثانية. لقد بدا من المثير أن يكون للمغرب موقف محايد لاسيما وأنه معروف بكونه من أهم الحلفاء الاستراتيجيين للسعودية وكان من المتوقع أن يصدر عنه موقف مع موقف

<sup>14</sup> - جيفري مارتي، بيكا واسر، وآخرون، "أفاق تعاون بلدان الخليج العربي"، مؤسسة راند، سانت مونیکا، كاليفورنيا، 2016، ص 17.



السعودية بخصوص إجراءاتها تجاه قطر إلا أن هذا الحياد أبان عن تمرس المغرب في العلاقات الدولية التي أكسبته مرونة للعب دور الوسيط في الأزمات والنأي على أن يكون طرفا فيها.

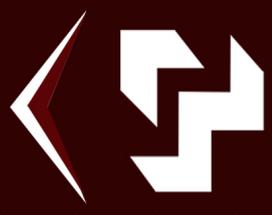
ويجد هذا الموقف مبرراته أيضا في عدم وجود أسباب واضحة للأزمة حيث إن الدوافع الحقيقية للأزمة الخليجية غير محددة وهي تهدف، حسب العديدين، فقط إلى تصفية "كل من دعم أو ساند" الربيع العربي "بأي شكل من الأشكال، سواء كان دولة (قطر) أو وسيلة إعلامية (الجزيرة) أو حركة سياسية (الإخوان المسلمون) ولهذا يمكن أن نطلق على أزمة الخليج الراهنة أنها المظهر الإقليمي للثورات المضادة، التي نجحت على المستوى القطري في العديد من الدول (مصر بدرجة كبيرة وليبيا بدرجة أقل)..."<sup>15</sup>، والتي لم ينخرط المغرب في فصولها إذ جاء فوز حزب العدالة والتنمية ليبدل على تبلور وعي مجتمعي يميل للجمع بين الديمقراطية والإسلام وهذا ما يسمح بالحديث عن مرحلة ما بعد الاسلاموية في المغرب كتجربة قد لا تروق للعديدين.

ومن جهة أخرى، فالسلوك الذي نهجته دول الخليج ضد قطر ليس هو السلوك الذي يرتضيه المغرب، إضافة لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين المغرب وقطر إذ تعتبر استثمارات هذه الأخيرة مهمة للغاية ضمن ما يدخل إلى المغرب من استثمارات أجنبية وعربية على وجه التحديد ولا يبدو أن للمغرب استعدادا للتفريط فيها بمبررات لا تبدو له متينة، إضافة لمحاولة المغرب خلق التوازن في علاقاته الخليجية خاصة مع الدول ذات الوزن الجيوسياسي أو المالي والاقتصادي.

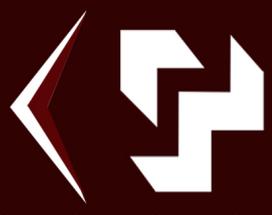
أما داخليا فالأوضاع التي عاشتها المملكة داخليا جراء الحركات الاحتجاجية في الحسيمة، يعد أحد مبررات اتخاذ المغرب للموقف محايد من الأزمة الخليجية لان أي انحياز لأي طرف من أطراف هذه الأزمة قد يؤدي إلى نتائج سلبية تقوم على استغلال احتجاجات الحسيمة كورقة ضغط على الدولة المغربية، هذا الانحياز قد يفهم بطريقة سلبية سيجعل المغرب طرفا في الأزمة وستقوم الأطراف الأخرى باتخاذ إجراءات عقابية في حقه وعلى رأسها سحب استثماراتهما، أو تشغيل الماكينة الإعلامية لبث الفوضى والقلق في البلد كما كانت عليه الحال مع ثورات 2011 في العديد من الأقطار.

إن عدم انخراط المغرب لا في صف الداعمين الرسميين للإخوان المسلمين ولا الداعين لشيظنتهم، بقدر ما يعكس التجربة المغربية المختلفة تماما عن مثيلتها المشرقية عموما والخليجية على وجه الخصوص في موضوع تدبير الحياة السياسية الداخلية، بقدر ما يعكس حجم الحرج والقلق الذي يمكن أن يكون عليه الساهرون على

<sup>15</sup> - نور الدين أسويق، تقارير مركز الجزيرة للدراسات الموقف المغربي من الأزمة الخليجية المحددات الرئيسية والسيناريوهات الممكنة، 30 غشت، 2017، ص: 4-3.



السياسة الخارجية للمغرب، على اعتبار موقف الحياد لن يصمد لوقت طويل، وهو ما يضع المغرب أمام احتمالات أكثرها تفاقلاً هو إمكانية عدم تأثر العلاقات المغربية-الخليجية بالموقف المغربي المحايد، وأكثرها تشاؤماً أن يوضع البلد بين مطرقة مصالحه الوطنية وسندان الدعم الخليجي - الذي أصبح برأسين - للمغرب سواء اقتصادياً أو سياسياً أو عسكرياً، خاصة في وجود حكومة يرأسها حزب تثار بمناسبة وبدونها مسألة مولاته للإخوان المسلمين.



### خاتمة

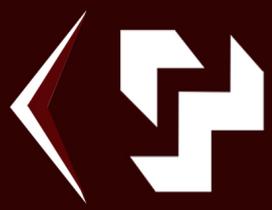
رغم أن ظاهرة الانتخابات تبقى لحظة لاختبار مدى متانة أو ضعف العقد السياسي القائم بين الحاكم والمحكومين، والكشف عن مسار ومآل الديمقراطية، وجدية نداءات الانتقال الديمقراطي، إلا أنها في الآن ذاته معطى محدد لعلاقات الدولة الخارجية، وتأثيرها على الساحة الدولية، وموقعها في محيطها الإقليمي. غير أن المحيط العربي الملتبس والذي تداخل فيه الديني بالسياسي ليغذي النزاعات وينعش أسواق السلاح يحتاج إلى تعزيز الجهود لإعادة هيكلة الإطار العام للعملية الانتخابية ككل، والعمل على التوصل إلى حل توافقي خلاق لإشكالية علاقة الدين والسياسة دون أن يخل ذلك بجوهر قضية الإصلاح أو يقود لإحلال أنظمة استبدادية أو يشرعن للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت أي مسمى مخادع، أو أي مبرر مهما كان.

إن صراع الزعامات في الخليج، وتضارب المواقف بينها في شأن العديد من بؤر التوتر في العالم العربي سواء في مصر أو ليبيا أو سوريا أو اليمن أو غيرها، وفي شأن العلاقات مع بعض القوى الإقليمية خاصة تركيا وإيران، قد ألقى بظلاله على مجريات الانتخابات التشريعية المغربية لسنة 2016 على اعتبار هذا البلد "قلعة" لا يجب فقدانها بالنسبة لداعمي تنظيمات الإسلام السياسي، وورقة يجب سحها من يد هؤلاء بالنسبة لأنصار التوجه المناهض لوجود شرعيات دينية منافسة للشرعيات القائمة والحاكمة.

وبناء عليه، لا يمكن تجاهل كون انتخابات أكتوبر 2016، ورغم ما تلاها من حالة عطالة سياسية لما يناهز خمسة أشهر، لحملها حزب العدالة والتنمية لصدارة المشهد السياسي المغربي قد جعلت العلاقات المغربية الخليجية على محك المواقف المتضاربة خليجيا من قوى الإسلام السياسي وصراعات النفوذ على الزعامة الإقليمية، والموقف من قوى إقليمية فاعلة على رأسها تركيا وإيران.

# العلاقات المغربية الخليجية

## في ضوء تشريعات المغرب 2016

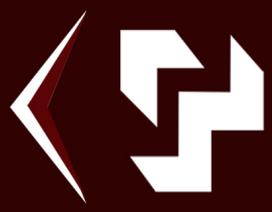


### لائحة المراجع

- العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية، 1966.
- الدستور المغربي 2011.
- الإعلان العالمي لمعايير انتخابات حرة ونزيهة الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي في باريس 1994/03/26.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948.
- تقرير المنتدى المدني الديمقراطي المغربي لانتخابات 7 أكتوبر 2016.
- إدريس الكريني، "محاسبة الديمقراطية: التدايعات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير، الثورات العربية الانهيارات المتتالية للنظم السياسية في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد الرابع والثمانون بعد المائة ابريل، 2011.
- ديفيد بيتام، وكيفن بويل، "مدخل إلى الديمقراطية"، الجزء الثاني، الانتخابات الحرة العادلة، ترجمة غريب عوض، مكتبة مؤمن قريش، فراديس للنشر والتوزيع، البحرين، الطبعة الأولى، 2007.
- روبرت كيوهان، "التعاون والأنظمة الدولية في وجهات نظر حول السياسة العالمية"، روتيليدج، 2006.
- جبفري مارتيني، وبিকা واسر، وآخرون، "أفاق تعاون بلدان الخليج العربي"، مؤسسة راند، سانت مونيكا، كاليفورنيا، 2016.
- سامح فوزي، "أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟ سلسلة قضايا الإصلاح، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، هشام السيد التقرير الختامي لورشة العمل، القاهرة، 19-20 مايو، 2007.
- طالب عوض، "الانتخابات الحرة وفقا للمعايير الدولية، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي"، أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014، ص: 33.
- كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة، - ضعف الحافز لدى الشباب- برنامج الأمم المتحدة

# العلاقات المغربية الخليجية

## في ضوء تشريعات المغرب 2016



الإنمائي " شعوب متمكنة أمم صامدة " تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية دليل الممارسات السلمية

- مجدي النعيم، مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة في 5-7 يونيو، 2004
- محمود عبد الباقي، "نحو إدارة انتخابية فعالة"، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات، في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة،
- نور الدين أسويق، تقارير مركز الجزيرة للدراسات الموقف المغربي من الأزمة الخليجية المحددات الرئيسية والسيناريوهات الممكنة، 30 غشت، 2017.